



ستيفن ريان/الاتحاد الدولي

دراسة عالمية

موضوع مجهول: العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث - خلاصة

المنهجية

استندت الدراسة إلى تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي الوارد في وثيقة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بعنوان إرشادات حول إدراج مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني¹. وينص هذا التعريف على أن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو:

مصطلح يشمل أي فعل مؤذي يُرتكب إزاء شخص غصبا عنه ويقوم على اختلافات اجتماعية المنشأ (أي النوع الاجتماعي) بين الذكر والأنثى...

ويستخدم مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي" عموما للتدليل على أن غياب المساواة بين الذكور والإناث بشكل منهجي - وهو ظاهرة تنتشر في كل مجتمعات العالم - يُعد خاصية مشتركة ومؤسسة لمعظم أشكال العنف التي تُرتكب ضد النساء والفتيات².

ويستند هذا التقرير إلى استعراض للمؤلفات الأكاديمية وتقارير صادرة عن مختصين في المجال، وبحث ميداني أجري خلال الفترة بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٥ في تسعة بلدان متضررة من الكوارث جرى اختيارها لتكوين منظور إقليمي متنوع. وأجريت الدراسات في بنغلاديش والبوسنة والهرسك والسلفادور وهابتي وملاي وميانمار وناميبيا ورومانيا وساموا.

ومن الواضح أن إجراء بحث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي ليس بالسهل، خاصة في سياق ما بعد الكوارث،

على الرغم من الاعتراف المتزايد بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي يُعد أحد المظاهر الأساسية لعدة نزاعات، فإن حدوثه في حالات الكوارث لم يحظ بنفس درجة الاهتمام والفهم. وقد أجريت هذه الدراسة بإيعاز من الاتحاد الدولي لدعم النقاش حول هذا الموضوع في حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وفي سائر الأوساط الإنسانية.

وتتناول الدراسة ثلاث أسئلة:

١- ما هي خصائص العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث؟

٢- كيف يتعين تعديل الأطر القانونية والسياسية، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث، على نحو يعالج ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الكوارث؟

٣- كيف ينبغي أن تتعامل الجمعيات الوطنية وغيرها من الجهات المحلية مع العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال الكوارث وما هي أشكال الدعم التي تحتاج إليها للاضطلاع بهذه المهمة؟

- من شأن النزوح أن يتسبب في ارتفاع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في المأوى المؤقت الذي يُلجأ إليه في البداية أو حين تطول مدة النزوح.
- تؤدي الكوارث إلى إفقار السكان، مما قد يدفع البعض إلى اكتساب سلوك سلبى كوسيلة للتأقلم مع الوضع الجديد، ويشمل ذلك ممارسة الجنس لقاء أجر.
- كشفت الدراسات والتقارير الإخبارية الصادرة سابقاً عن ارتفاع معدلات الزواج المبكر والاتجار بالأشخاص في حالات الكوارث، ولكن لم يكن هذا الاستنتاج ضمن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسات القطرية التي أجريت في إطار هذا التقرير. وقد يتعين إجراء المزيد من الأبحاث، ربما باعتماد منهجيات مختلفة.
- لا تدرك الأطراف التي تستجيب للكوارث احتمال تفاقم العنف القائم على النوع الاجتماعي عقب حصول الكارثة، وبالتالي فهي لا تبحث عن هذه الحالات ولا تستعد للتصدي لها. كما يساهم نقص البيانات المتعلقة بانتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي عند وقوع الكوارث في غياب الوعي بهذا الموضوع.
- نظراً لما يحيط بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي من وصم بالعار ومشاعر الخزي، فإنه من الصعب الحصول على إحصائيات عن هذه الحالات. وينطبق ذلك أيضاً على الحالات التي تظهر عند وقوع الكوارث.
- غالباً ما تتعطل آليات إعداد التقارير وتطبيق القانون وتقديم الخدمات للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب الكوارث. ويؤدي ذلك بدوره إلى عرقلة جمع البيانات حول انتشار هذا العنف عقب وقوع الكوارث.
- توصلت عدة دراسات قطرية إلى أن سجلات جهاز الأمن خلال الكوارث شحيحة وغير موجودة أحياناً. وقد ينطوي ذلك على تعطل نشاط أجهزة تطبيق القانون في حالات الطوارئ.
- في حين تعتمد البلدان التسعة جميعها على سياسات وطنية تُعنى بالكوارث وقوانين وطنية تتعلق بالنوع الاجتماعي، وفي البعض منها تحتوي سياساتها الوطنية المتعلقة بالكوارث على إشارة إلى النوع الاجتماعي، فإن أيّاً من خططها المتعلقة بالكوارث لا تحتوي على ترتيبات للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له. ويعكس ذلك قلة الوعي بوجود هذا العنف عند وقوع الكوارث وقد يساهم في تفاقمه.



ذلك لأن هذا النوع من العنف يرتكب عادة في الخفاء ويتخذ أشكالاً عديدة (تشمل العنف المنزلي والعنف الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين والزواج المبكر والاتجار بالأشخاص). وسجل الباحثون ارتفاعاً ملحوظاً في معدل ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي عقب حلول الكوارث في البلدان مرتفعة الدخل، بما فيها أستراليا وكندا واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وقلما أجريت دراسات أكاديمية في أماكن أخرى من العالم. وبصفة عامة، يبدو أن الكوارث تؤدي في معظم الأحيان إلى زيادة احتمال التعرض لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وأن أشكالاً جديدة من هذا العنف قد تظهر عقب حلول الكارثة. وسعيًا إلى معالجة هذه المشكلة، توصل هذا البحث إلى أنه يتعين اتخاذ إجراءات فورية وإجراء المزيد من الأبحاث.

نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- في بعض السياقات، ترتفع معدلات العنف المنزلي والعنف الجنسي (التحرش والاعتداء والاستغلال الجنسيين) عقب حلول الكوارث. وفي بعض السياقات الأخرى، لاسيما حيث تكون معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي مرتفعة أصلاً. من الصعب تحديد ما إذا كان الارتفاع عائداً إلى حدوث الكارثة.



• فيما يتعلق بحالات الطوارئ الصحية، تشير الأبحاث الأكاديمية إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي إلى ارتفاع حالات الإصابة بالإيدز وفيرس وبالمثل، يؤدي انتشار هذا المرض إلى ارتفاع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتشير تقارير سردية صادرة عن متمرسين وعن حكومات إلى ارتفاع في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال أزمة انتشار مرض إيبولا.

• عادة ما يُنظر إلى الكوارث والنزاعات على أنهما نوعان مختلفان من الطوارئ الإنسانية. ولكن، نظرا لأن الكوارث غالبا ما تقع في مناطق النزاعات، فرما ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للعلاقة بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والنزاعات والكوارث.

خلال حالات الكوارث التي وقعت مؤخرا، لم يحظ العنف القائم على النوع الاجتماعي بالاهتمام كقط. وتشير هذه الدراسة إلى أنه يتعين بذل مجهود إضافي لتحديد وتيرة ظهور حالات هذا العنف عند وقوع الكوارث وتحديد مختلف أشكاله وما يتعين على الأطراف المستجيبة للكوارث أن تفعله للتصدي لهذه الظاهرة والاستجابة على نحو فعال لهذه الحالات عند ظهورها. وينبغي، بشكل خاص، إجراء المزيد من الأبحاث لتوضيح العلاقة بين النزوح والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الكوارث وإلى أي مدى يؤدي استرجاع سبل العيش إلى الحد من ظهوره.

التوصيات

إن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والبقاء في الآن ذاته على أهبة الاستعداد للتصدي له على نحو فعال لدى ظهوره لهو التحدي الأكبر الذي تواجهه الأوساط الإنسانية. وينطوي ذلك على الحاجة إلى أن تلم الأطراف المستجيبة بعوامل الخطر المحتملة وأن تنتبه أكثر إلى حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار جهودها للتصدي والتأهب والاستجابة والانتعاش.

وتوجه التوصيات الواردة في ما يلي إلى الأوساط الإنسانية إجمالا بما فيها السلطات الوطنية والمحلية والجمعيات الوطنية ومنظمات محلية أخرى من المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

توصيات للأوساط الإنسانية

نحث كل الأطراف التي تعمل على الوقاية من الكوارث والتأهب لها ومواجهتها على ما يلي:

افتراض وجود العنف القائم على النوع الاجتماعي حتى في ظل غياب البيانات الموثوقة

• وضع استراتيجيات بشأن الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له وإدراجها في عمليات الاستجابة على مستوى المنظمة وفي ثقافتها، وذلك من خلال نشر الوعي واتخاذ الأطراف التي تواجه الكوارث تدابير تقي من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتعزيز القدرات على الصعيد المحلي، والعمل في ظل شراكات مع المنظمات الأخرى.

• ضمان مراعاة ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي وسلامة المرأة والطفل في كافة عمليات التأهب للكوارث والتخطيط لها.

• إدراك الأثر الذي يمكن أن يحدثه دعم سبل العيش في الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وإعطاء الأولوية لمشاريع دعم سبل العيش لمن هم أكثر عرضة لمخاطر فقدانها.

• إجراء الأبحاث وجمع الأدلة عن ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الكوارث واستخدامها لإثراء السياسات.

• إدراك المخاطر الصحية الناجمة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ الصحية واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.



جوليان جولدشتاين/الاتحاد الدولي

بوسعكم الاطلاع على التقرير الكامل على الرابط
التالي: [http://www.ifrc.org/Global/Documents/
Secretariat/201511/1297700_GBV_in_
Disasters_EN_LR2.pdf](http://www.ifrc.org/Global/Documents/Secretariat/201511/1297700_GBV_in_Disasters_EN_LR2.pdf)

أجرى مشروع البحث بدعم من الصليب الأحمر الاسترالي والصليب الأحمر الفنلندي والصليب الأحمر الهولندي والصليب الأحمر النرويجي والصليب الأحمر السويدي والصليب الأحمر السويسري والوكالة السويسرية للتعاون والتنمية.

- اتخاذ الإجراءات التي تمكّن المجتمعات من المشاركة في الجهود الرامية إلى الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومعالجته.
- التعاون على اكتشاف الروابط بين العنف القائم على النوع الاجتماعي والكوارث والنزاعات.

توصيات للسلطات المحلية

نحث السلطات الوطنية والمحلية على تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه إضافة إلى التوصيات الثلاث التالية:

- وضع آليات مناسبة على الصعيد المحلي لضمان تمكين النساء والأطفال والرجال من التبليغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- إيلاء الأهمية لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في القوانين والسياسات والخطط المتعلقة بإدارة الكوارث، حسب الاقتضاء. واتخاذ الإجراءات اللازمة عقب حصول الكارثة لمنع ظهور العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال وضع آليات وإجراءات قانونية فعالة لتطبيق القانون بما في ذلك وضع القوانين الجنائية التي تتعلق بهذه الظاهرة.
- وضع التدابير الرامية إلى ضمان عيش الأشخاص المحتملين ملاحقاً مؤقتة في ظروف آمنة.

1- سيُقدم تعريف لاستخدامه على مستوى حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر ليعتمده مجلس المندوبين خلال الاجتماعات الدستورية في كانون الأول/ديسمبر 2015. وينص على أن العنف المبني على النوع الاجتماعي " مصطلح يشمل أي فعل مضر يترتب عنه، أو قد يتسبب في، ضرر جسدي أو جنسي أو نفسي أو معاناة لامرأة أو رجل أو فتاة أو فتى بناء على نوعهم الاجتماعي. ويعد العنف المبني على النوع الاجتماعي نتيجة لانعدام المساواة بين الجنسين وإساءة استغلال السلطة. ويشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجنسي والعنف المنزلي والاتجار بالأشخاص، والزواج المبكر والقسري والبلغاء القسري والاستغلال والاعتداء الجنسيين."

2- المجموعة المرجعية المشتركة بين الوكالات، الإرشادات الخاصة بإدراج العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني- الحد من المخاطر وتعزيز الصمود والمساعدة على التعافي (2015)، الصفحة 5، على الموقع www.gbvguidelines.org (باللغة الانجليزية).



لمزيد من المعلومات عن هذا المنشور، يرجى الاتصال بـ:

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

تابعونا من خلال:



البريد الإلكتروني: siobhan.foran@ifrc.org

الهاتف: +41 (0)22 730 4687

سيوبهان فوران

مسؤولة كبيرة معنية بالنوع الاجتماعي والتنوع